الوجه الآخر لجمال عبد الناصر

د. عادل حسن غنيم

أقصد بالوجه الآخر المواقف السلبية لجمال عبد الناصر التى قام بها تخلصًا من عدو أو إنقاذا لموقف أو تبريرا لإجراء ينوى القيام به، فهى مواقف غير مشروعة وغير إنسانية وغير مبررة قانونًا.

وأود قبل الدخول فى الموضوع أن أبدى عددًا من الملاحظات:

أولا: أنه ليس من أهداف هذه الدراسة التشهير أو الإساءة أو تصفية الحسابات أو التقليل من قدر جمال عبد الناصر فليس هناك ما يدعو إلى ذلك خاصة وأن كاتب هذه الدراسة قد سبق أن أشاد فى مقالات منشورة ببعض إيجابيات الثورة.

ثانيا: أن الهدف المقصود من الدراسة هو بحث جانب خفى أو جانب آخر من جوانب شخصية عبد الناصر بشكل أكثر موضوعية بناء على إيجابياته وسلبياته وليس بناء على نظرة أحادية للشخصية.

ثالثا: هناك إنجازاتٌ كثيرة ومكاسب جماهيرية لثورة يوليو ولقائدها عبد الناصر، لكن هناك فى نفس الوقت أخطاء وسلبيات فادحة تحسب على ثورة ٢٣ يوليو وعلى قائدها، والدراسة الموضوعية تحتم البحث عن وجهى العملة وليس التركيز على وجه واحد فقط.

وسأذكر فيما يلى عددًا من السلبيات التى أقصدها:

أولا: لعل من أهم سلبيات عبد الناصر تلك هى المعاملة اللاإنسانية التى عامل بها بعض قادته وزملائه ومستشاريه بعد اختلافه معهم.

فعندما تم التخلص من محمد نجيب لم يكتف عبد الناصر بإقصائه، بل تم تحديد إقامته فى فيلا زينب الوكيل بالمرج، حيث عومل أسوأ معاملة حتى نهاية حكم عبد الناصر والتى كتب عنها محمد نجيب بالتفصيل فى ذكرياته[1].

وبلغ من سوء المعاملة أنه لم يسمح لمحمد نجيب باستقبال جثمان نجله فى المطار عام ١٩٦٨م قادما من ألمانيا، كما لم يسمح له بزيارة قبره[2].

لقد كتب كثيرون عن إنسانية عبد الناصر، لكن ذلك فى الحقيقة كان فى حدود المحيطين به والمقربين منه وبعض الذين لا يعرفهم أو يلجئون إليه لمساعدتهم، وأحيانًا مع خصومه من غير المصطدمين معه مثل زيادته لمعاش مصطفى النحاس، أو موافقته على سفر زينب الوكيل للعلاج فى الخارج. لكن الملاحظ أن عبد الناصر فى حالة الخلاف معه حتى مع أصدقائه وزملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة كان يتحول لإنسان آخر يسعى للانتقام، وقد حدث ذلك على سبيل المثال مع عبد اللطيف البغدادى الذى تحمل الكثير من مضايقات النظام ضد إخوته وأبنائه، فقد استغل عبد الناصر فرصة حضور المهندس محمد نصير زوج ابنة البغدادى فى إجازة مع عروسه من لندن حيث كان يعد رسالته للدكتوراه، ومنعهما من مغادرة البلاد. وفى محاولة من عبد الناصر لتحديد عدد زوار البغدادى فوجئ بصلاح نصر مدير المخابرات العامة يحضر لزيارته فى منزله قائلا له أن عميلا مزدوجًا للمخابرات المصرية وإسرائيل أبلغه أن إسرائيل تعد خطة لاغتياله هو وكمال الدين حسين حتى يُتهم عبد الناصر باغتيالهما، طالبًا من البغدادى عدم مقابلة أى شخص مع السماح بتشديد الحراسة عليه. لكن البغدادى أخبره أنه سيظل يتكلم طالما كانت هناك أخطاء. وتمت نفس المقابلة بين صلاح نصر وكمال الدين حسين، وسمع كمال الدين حسين نفس الكلام الذى سمعه البغدادى من صلاح نصر، كما تم إلغاء سفرهما لأداء فريضة الحج عام ١٩٦٥م بعد أن قاما باتخاذ إجراءات سفرهما بعد أن تمت الموافقة على أدائهما للفريضة[٣].

وحدثت تلك المضايقات مع كمال الدين حسين الذى اعتقل مع أسرته وزواره، وتوفيت زوجته فى المعتقل.

فقد صدر أمر إلى اللواء هلال عبد الله هلال مدير سلاح المدفعية والعقيد حسن خليل مدير المباحث الجنائية العسكرية يوم ١٤ أكتوبر ١٩٦٥م باعتقال كمال الدين حسين ووضعه فى مكان آمن، وذهبا إلى منزله حيث كان فى منزله عدد من ضيوفه حيث صحباه والسيدة حرمه إلى فيلا بالهرم محاطة بالأسلاك الشائكة والحراس ونزعت منها أجهزة التليفون.

أما ضيوف كمال الدين حسين فقد قام رجال المباحث الجنائية العسكرية بعد ذلك باقتحام المنزل وتفتيشه والاستيلاء على ما به من أوراق بما فيها بعض مذكراته، ثم صحبوا الضيوف إلى السجن الحربى، كما تم تحديد إقامة والد كمال الدين حسين فى منزله حيث رفع التليفون ومنع من الاتصال بالآخرين[٤].

ولا شك أن هذه المضايقات التى قام بها عبد الناصر تجاه رفيقيه عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين ترجع إلى نقدهما لسياساته سواء معه أو فى مجالسهم، مثل نقد كمال الدين حسين للقانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤م الذى يخول لرئيس الجمهورية فى غير الحالات الاستثنائية والطارئة وبدون إبداء الأسباب أن يقبض على المواطنين ويحتجزهم وأن يضع الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم. كما عارض كل من البغدادى وكمال الدين حسين قيام الوحدة مع سوريا، وحذرا عبد الناصر من التورط فى حرب اليمن والاستمرار فيها، وقال له كمال الدين حسين إن الإسلام لا يجيز قتال المسلم لأخيه المسلم[٥].

ويدخل فى هذا الإطار ذلك الاعتداء الذى تم على الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤م بواسطة ضباط وجنود البوليس الحربى[٦].

ثانيًا: عندما اصطدم نظام عبد الناصر مع الإخوان المسلمين والشيوعيين، لم يكن النظام يكتفى باعتقال من يراه من خصومه وتأمين الثورة، بل كان يتابع أعمال الانتقام والتشفى والتعذيب بأشكاله المختلفة والمتطورة، والتى تحفل بها المراجع المختلفة ويحدثنا أصحابها عما لحقهم من إهانات وإهدار لآدميتهم، إضافة إلى الأحكام التى أصدرتها المحاكم المختلفة متضمنة صرف تعويضات نظير ما لقيه أصحاب القضايا من أضرار وتعذيب.

ويحاول بعض المدافعين عن عبد الناصر الادعاء بأن أجهزة السلطة هى التى كانت تقوم بأعمال التعذيب دون علم عبد الناصر، لكن من المستحيل أن يحدث ذلك دون علم قائد، تتوفر له كل وسائل الرصد والمتابعة، ولا يستطيع مسئول أن يتصرف بعمليات التعذيب مع ألوف من الناس دون علمه أو موافقته.

ثالثًا: أن التفكير فى عمليات الاغتيال كان فى فترة ما قبل الثورة فكرة دارت بمخيلة عبد الناصر، أو توهجت فى خياله، فلقد تقدم عبد الناصر بعد حل الملك لمجلس إدارة نادى الضباط طبقًا لما ذكره خالد محيى الدين، باقتراح مؤداه القيام بسلسلة من الاغتيالات تستهدف هز أركان النظام، واقترح اغتيال حسين سرى عامر وحسين فريد وحيدر باشا وحسن حشمت أحد قادت الجيش المشهورين بولائهم للنظام[٧].

ويروى عبد الناصر فى كتابه «فلسفة الثورة» قضية مشاركته فى محاولة اغتيال حسين سرى عامر قائد سلاح الحدود وأحد رجالات الملك فاروق، فيقول:

«وكانت الخطة أن نطلق الرصاص عليه وهو عائد إلى بيته فى الليل. ورتبنا فرقة الهجوم التى تتولى إطلاق النار، ورتبنا فرقة الحراسة التى تحمى فرقة الهجوم، ورتبنا فرقة تنظيم

خطـة الإفلات إلى النجاة بعد تنفيـذ العملية بنجاح. وجاءت الليلـة الموعودة، وخرجت بنفسـي مع جماعات التنفيذ.. وسـار كل شـيء طبقًا لما تصورناه «وفجأة دوت فى سمعى أصوات صراخ وعويل، وولولة امرأة، ورعب طفل، ثم استغاثة متصلة محمومة» لكن الرجل لم يمت، وأسعد عبد الناصر أن الرجل الذى دبر اغتياله قد كتبت له النجاة.

وأدرك عبد الناصر أمرين بعد فشل محاولة اغتيال حسين سرى عامر: الأول، أن المسألة أعمق من أن يتغير مستقبل بلدنا إذا خلصناه من شخص معين. والثانى، أن المهم أن يجىء من يجب أن يجىء وليس من يجب أن يمضى.

وقال عبد الناصر فى يقين «إذن يجب أن يتغير طريقنا، ليس ذلك هو العمل الإيجابى الذى يجب أن نتجه إليه..»[٨].

ولاشك أن ذكر عبد الناصر لهذه الحادثة التى لم يكن يعلمها إلا من قاموا بها شجاعة أدبية كبيرة تحسب له.

ومع أن عبد الناصر لم يذكر فى روايته اسـم «حسـين سـرى عامر» لكن خالد محيى الدين يوضح فى ذكرياته أن جمال قام بمحاولة اغتيال «حسـين سـرى عامر» دون التشاور مع أعضاء لجنة القيادة مما أثار صلاح سـالم وعبد اللطيف البغدادى، وجعل صلاح سـالم يفجـر موضوع الوضع المميـز لعبد الناصر فى الحركة، «وأنه سيسـتقيل من اللجنة إذا لم يحصل على وضع مساو لوضع جمال بحيث يكون له أن يعرف كل أسماء الضباط الأحرار مثـل جمال عبـد الناصر، ويروى خالد محيى الدين أنـه اصطحب جمال إلى بيت صلاح سـالم حيث انتهت المناقشـات «بصلح ظاهرى بين عبد الناصر وصلاح»، لكن عبد الناصر «لا يغفـر لـه ما فعل وما قال»، وعقدت لجنة القيـادة اجتماعًا بعد ذلك حيث تم انتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا للجنة القيادة[٩].

رابعا: أن جمال عبد الناصر لجأ ذات مرة إلى تدبير الانفجارات لإثارة مخاوف الناس. فخلال أزمة مارس ١٩٥٤م وفى يوم ١٩ مارس بالتحديد قام جمال عبد الناصر بتدبير ستة انفجارات دفعة واحدة فى مدينة القاهرة: منها انفجاران فى الجامعة، وآخر فى جروبى، وثالث فى مخزن الصحافة بمحطة سكة حديد القاهرة، ولم ينتج منها خسائر مادية، لكنها كما يذكر خالد محيى الدين «أثارت هواجس شـديدة وسـط الجميع حول مخاطر انفلات الوضع ومخاطر إطلاق العنان دون قبضة حازمة للدولة».

وقد روى عبد اللطيف البغدادى لخالد محيى الدين ثم عاد فأكدها فى مذكراته أن جمال عبد الناصر أبلغه بأنه هو الذى دبر هذه الانفجارات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع فى طريق الديمقراطية[١٠].

هـذا فى الوقـت الذى أوضح فيه جمال عبـد الناصر فى اجتماع المؤتمر المشـترك يوم ٢٠ مارس ١٩٥٤م أى فى اليوم الثانى من الانفجارات عند إشـارته إلى هذه الانفجارات: «هـذا قد حدث نتيجة لسياسـة اللين والميوعة الظاهـرة فى موقف الحكومة» ولم يكن عبد الناصر قد أخطر بعد عبد اللطيف البغدادى بحقيقة تلك الانفجارات[١١]. ويظهر جمال عبد الناصر هنا وكأنه برىء من أحداث تلك الانفجارات.

خامسا: أن جمال عبد الناصر لجأ أحيانًا إلى استخدام الرشوة من أجل تنفيذ أهدافه.

فخلال أزمة مارس ١٩٥٤م ونتيجة لقرارات ٥ مارس الشهيرة التى اتخذها مجلس قيادة الثـورة والتى كان من أهمها اتخاذ الإجراءات فورًا لعقد جمعية تأسيسـية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر، وإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية فى يونيه ١٩٥٤م، ونتيجة لمسـاحة الحريات التى أتيحت فى الفترة من ٥ إلى ٢٥ مارس تم شن هجوم ضار على مجلس الثورة، وعلى حركة الجيش وضباطه، بما حفز الجميع وعلى رأسـهم عبد الناصر إلى خطة للتراجع عن قـرارات ٥ مارس، فبدأ عبد الناصر فى ترتيب اتصالات بقيادات عمال النقل العام، لترتيب الإضراب الشهير وشل حركة المواصلات فى البـلاد، اعتراضًا على عودة الثوار لثكناتهم. حيث قام عبد الناصر بواسـطة أحمد طعيمة وإبراهيـم الطحـاوى بتوزيع أربعة آلاف جنيـه على قيادات العمال الذين كان يرأسـهم الصاوى أحمد الصاوى، لتنفيذ إضراب عمال النقل العام.

ويذكر خالد محيى الدين فى مذكراته أنه بعد عودته من المنفى التقى بعبد الناصر وسمع بنفسـه منه ما خفى من أحداث مارس الأخيرة حيث قال له عبد الناصر «بصراحة نادرة: لما لقيت المسألة مش نافعة قررت اتحرك، وقد كلفنى الأمر أربعة آلاف جنيه»[١٢].

سادسـا: أنه بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م نجد السـلطة ممثلة فى قيادة جمال عبد الناصر تتدخل فى عملية صياغة تاريخ الأمة بطريقة غير موضوعية وغير صحيحة.

فقد امتد هذا التدخل الرسمى ليشـمل حذف بعض الحقائق التاريخية، فقد تم حذف اسم «محمد نجيب» أول رئيس للجمهورية فى مصر من كتب التاريخ التى تدرس فى التعليم العام وأشير إلى جمال عبد الناصر باعتباره أول رئيس مصرى منذ قدماء المصريين.

ومن أمثلة عدم الحفاظ على بعض الأصول التاريخى ما رواه السياسى المصرى فتحى رضوان [١٣]. من أنه بعد إقالة محمد نجيب من رئاسة الجمهورية ذهب جمال عبد الناصر إلى مبنى الإذاعة القديم وكان بصحبته صلاح سالم. وطلبا الحصول على كل الشرائط، التى تتضمن خطب كل قادة الثورة والوزراء، خلال الفترة ما بين ٢٦ يوليو ١٩٥٢م وأكتوبر ١٩٥٤م، وأن الإذاعى حسنى الحديدى هو الذى قام بفرز تلك الشرائط، إضافة إلى كل إذاعات الملك السابق فاروق ومعظم خطب وتصريحات زعماء ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وعلى رأسهم مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد المصرى. وبذلك تم محو تلك الأشرطة من التداول.

وزيادة على ذلك فقد تدخلت السلطة فى عملية صياغة تاريخ الأمة بطريقة غير موضوعية. فالميثاق الوطنى يشن هجومًا صارخًا على بعض القيادات الوطنية السابقة، خاصة سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩م وخليفته مصطفى النحاس، حيث اتهم الميثاق الوطنى ثورة ١٩١٩م بأنها أخطأت التاريخ، وأن قيادتها فشلت فى فهم التاريخ، وفى فهم العدو الذى تحاربه، وأن القيادات الوطنية الباقية من ثورة ١٩١٩م فقدت كل طاقاتها الثورية، واستسلمت واحدة بعد أخرى للاستعمار والقصر[١٤].

ولا شك أن مناقشة هذه المقولة مناقشة علمية سوف تسقط ادعاءاتها غير الموثقة وغير الدقيقة فلا ثورة ١٩١٩م أخطأت الطريق ولا فشلت قيادتُها فى فهم التاريخ. كما أن القيادات الباقية من الثورة لم تستسلم واحدة بعد أخرى للاستعمار، يؤكد ذلك انتفاضة ١٩٤٦م، وإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م، وتوفير المناخ لتنظيم معارك القناة ضد القوات البريطانية، وغير ذلك من الأمثلة التى تدلنا على استمرار روح المقاومة والنضال الوطنى.

سابعا: ويدخل فى مجال الوجه الآخر لعبد الناصر صداقته اللامحدودة لعبد الحكيم عامر والتى تمت على حساب المصلحة الوطنية ومصلحة القوات المسلحة نفسها. فلم يكن عبد الحكيم عامر يتمتع بخبرات عسكرية فذة تتيح له قيادة الجيش، لكن حرص عبد الناصر على ضمان ولاء الجيش كان وراء وضع صديقه على رأس هذه المؤسسة العسكرية العامة تنفيذًا لشعار أهل الثقة لا أهل الخبرة، ولقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن عبد الحكيم عامر لم يكن على مستوى المسئولية خاصة فيما يتعلق بعدوان ١٩٥٦م على مصر، ثم مسئوليته عما حدث فى انفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١م، ومع ذلك فقد تركه

عبد الناصر على رأس المؤسسة العسكرية بعد أن استشرى نفوذه، ولم يعد عبد الناصر قادرًا على الإطاحة به دون خسائر فادحة قد تلحق بعبد الناصر نفسه. وظل الأمر على هذا الحال حتى هزيمة ١٩٦٧م. والتى تأكد خلالها عدم قدرة عبد الحكيم عامر على القيادة العسكرية للقوات المسلحة بل وعجزه على مواجهة الموقف.

وأكتفى هنا بما ورد فى مذكرات محمد فوزى وزير الحربية الأسبق فى بحثه عن الأسباب المؤدية إلى معركة ١٩٦٧م والعوامل المؤثرة فى نتائجها حيث يذكر العناصر التالية فيما يتعلق بدور عبد الحكيم عامر فيما حدث فى ذلك الوقت:

– الصراع الخفى بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٦٢م جعل الموقف الداخلى فى مصر غير طبيعى. وقد تصاعد هذا الصراع إلى قمته فى سنوات ما قبل معركة ١٩٦٧م لدرجة أثرت على صنع القرار وأوجدت مواقف أثرت تأثيرًا مباشرًا فى المعركة نفسها، ثم إن انفراد المشير بالسلطة الفعلية على القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى وانتفاء سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى تسبب فى عدم وجود رأى جماعى وأثر بالتالى على صنع القرار الاستراتيجى العسكرى للدولة.

– نجاح المشير عبد الحكيم عامر فى هذا الصراع بتوليه مركزين متداخلين فى وقت واحد أحدهما نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والثانى القائد العام للقوات المسلحة وبسط نفوذه على بعض أجهزة الدولة وخاصة أجهزة الأمن وتمكنه فى نفس الوقت من إخراج القوات المسلحة المصرية من وضعها الطبيعى فى الهيكل التنظيمى للدولة.

– دعوى الأمن، أمن القائد والقوات المسلحة والثورة، نتيجة للصراع الداخلى جرت القوات المسلحة إلى طريق أبعد ما يكون عن الالتزام الأصلى استعدادًا للمعركة. ثم إن سيادة الممارسات التى تتسم باستعراض القوة واستغلال النفوذ والخلط بين السلطات والتمادى فى الاستهتار وعدم الانضباط والتعالى والمخادعة الإعلامية كل هذا أدى إلى انعزالها عن الشعب الذى التف حولها وأيدها عام ١٩٥٢م ففقدت القوات المسلحة معنويًا أكبر سند لها وهو الشعب.

– وأخيرًا موقف قفل خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية والذى ظهر من استعراض مفكرتى فى ذلك الوقت أن اتجاه الرئيس جمال عبد الناصر السياسى لم يكن مخططًا على هذا الأساس لولا إصرار المشير عبد الحكيم عامر على عملية القفل وأصبح الموقف معقدًا»[١٥].

ثامنا: وربما يدخل فى مجال الوجه الآخر لجمال عبد الناصر حادث المنشية الشهير فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤م والذى أطلق خلاله الرصاص على عبد الناصر أثناء إلقاء خطابه فى ميدان المنشية بالإسكندرية وتم بعدها القيام بأكبر عملية اعتقالات ضد الإخوان المسلمين.

فقد ذكرت بعض المراجع أن هذا الحادث ملفق، ومن الذين أكدوا ذلك حسن التهامى أحد الضباط الأحرار، حيث ذكر ذلك فى حوار مع الإعلامى عماد أديب على قناة أوربت الفضائية.

لكنى لا أستطيع أن أرجح كفة على أخرى تجاه هذا الحادث، ولعل التاريخ يساعدنا يومًا على تبيان الحقيقة فى هذا الأمر.

وبمراجعة تلك السلبيات أو المواقف التى ذكرناها يتبين لنا أن معظمها كان خلال الفترة من ١٩٥٢م إلى ١٩٥٦م، ويعنى ذلك أن عبد الناصر قام بما قام به خلال تلك الفترة التى لم تكن أمور البلاد قد استقرت لصالحه، بهدف الحفاظ على السلطة فى يده، وحتى يتمكن من مواجهة خصومه أو خصوم الثورة كما يعتقد، أى إنه فى تلك السنوات الأولى من الثورة لم يكن لديه مانع من استخدام الوسائل الميكافيلية من أجل تحقيق أهدافه.

أما بعد أن استقرت له الأمور، خاصة بعد أن أصبح رئيسًا للجمهورية اعتبارًا من ٢٥ يونيو ١٩٥٦م فلم يبق مستمرًا من تلك الوسائل التى تمثل الوجه الآخر سوى معاملته اللاإنسانية لمحمد نجيب وبعض زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة وعمليات التعذيب التى استمرت معظم سنوات حكمه والتى اتسمت بالجو اللاديمقراطى.

ولاشك أنه حدث تغيير مهم فى فكر عبد الناصر بالنسبة للحكم النيابى والديمقراطى، فلقد كان عبد الناصر فى بداية الثورة حريصًا على احترام الدستور والحياة النيابية، وكان يرى دعوة مجلس النواب ثم حله، ثم دعوة الناخبين لانتخاب مجلس جديد وفق أحكام الدستور خلال ستين يومًا، لكن زملاءه تكاتفوا ضده، كما أن ضباط المدفعية والطيران وقفوا ضد هذه الفكرة وقالوا بصراحة أنهم قاموا بالحركة ولن يسلموها للآخرين جاهزة، ووجد عبد الناصر نفسه وحيدًا فى مواجهة ما يشبه الإجماع، فاستقال وترك الاجتماع إلى بيته، وأسرعوا خلفه، فعاد عبد الناصر لكنه عاد متنازلا عن فكرته، بدعوى إعادة الإمساك بالخيوط كما يذكر خالد محيى الدين[١٦]، ولو ظل عبد الناصر مقتنعًا بالديمقراطية لأمكن له تحقيقها، ولكانت البلاد قد أخذت منحنى آخر.

تلك مواقف مختلفة تشير إلى الوجه الآخر لعبد الناصر أو مواقفه السلبية التى يمكن أن يقال عنها أنها غير مشروعة وغير إنسانية.

ولا تعنى هذه الدراسة حصرًا لسلبيات عبد الناصر وإنما تعنى فقط تلك السلبيات المؤكدة التى استخدم فيها وسائل ميكافيلية من أجل تحقيق أهدافه، لكن هناك أحداثًا أخرى لم تتضح حقائقها بعد ربما تدخل فى إطار الوجه الآخر لجمال عبد الناصر. ولعل التاريخ يوضح لنا فى المستقبل حقائق تلك الأحداث، بحيث يمكن تقييم تلك الشخصية التاريخية البارزة تقييمًا شاملا يتسم بالعمق والموضوعية.

❑❑❑

obeikandl.com

الهوامش

(١) محمد نجيب، كنت رئيسًا لمصر، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٤م، صفحات متفرقة.

(٢) عادل حمودة، مقال بجريدة الأهرام فى ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٢م، ص ١٣.

(٣) سامى جوهر، الصامتون يتكلمون، الطبعة الثانية، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٥م، ص ٥٧ – ٥٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٨ – ٧١.

(٥) نفسه، ص٥٠، ٦٠، ٦١، ٧٤، ٧٥.

(٦) محمد نجيب، مرجع سابق، ص٢٦٤.

(٧) خالد محيى الدين، والآن أتكلم، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢م، ص ١٢٥.

(٨) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٤م، ص ٥٢ – ٥٧.

(٩) خالد محيى الدين، مرجع سابق، ص ١١١.

(١٠) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧م، الجزء الأول، ص ١٤٤؛ محمد نجيب، مرجع سابق، ص ٢٤٦؛ خالد محيى الدين، مرجع سابق، ص ٣٠٤، ٣٠٥.

(١١) عبد اللطيف البغدادى، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(١٢) خالد محيى الدين، مرجع سابق، ص ٢٨٩ – ٢٩٨، ٣٥٠؛ محمد نجيب، مرجع سابق، ص ٣٦٣؛ سامى جوهر، مرجع سابق، ص ٢٠.

(١٣) فتحى رضوان، أسرار حكومة يوليو، كتبها وعلق عليها ضياء الدين بيبرس، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٧٦م، ص ٤٩، ٥٠.

(١٤) الميثاق الوطنى، انظر الباب الثالث.

(١٥) محمد فوزى، حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧/ ١٩٧٠م، مذكرات، دمشق، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨١م، ص ١٠.

(١٦) خالد محيى الدين، مرجع سابق، ص ١٦٨، ١٦٩.